

أثر أزمة الديون الأوروبية على المبادلات التجارية الأوروجزائرية خلال الفترة: 2003-2018

The impact of the European debt crisis on the European-Algerian trade exchanges During the period: 2003-2018

أ. عبد الجليل هويدي، جامعة الوادي، مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة،
houidi-abdeljalil@univ-eloued.dz

أ. د. حدة رايس، جامعة محمد خيضر بسكرة، Dr_rais2008@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/03/22 تاريخ القبول: 2021/05/16 تاريخ النشر: 2022/06/03

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر انعكاسات أزمة الديون السيادية على المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، باعتبار أنهما يرتبطان باتفاقية تجارية، وعليه فقد تم التعبير على أزمة الديون السيادية ببعض متغيرات الاقتصاد الكلي ممثلة في أسعار الصرف، التضخم، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام، في حين تم تمثيل حجم التجارة البينية الأوروجزائرية من خلال مجموع الصادرات والواردات، ومن أجل التوصل إلى تحديد دقيق للنتائج تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي نراه مناسباً لمثل هذه الدراسات، وقد تم تطبيق هذا النموذج على عينة متكونة من ستة عشر (16) مشاهدة تعكس الفترة الزمنية الممتدة من 2003-2018، حيث كانت نتائج الدراسة تشير إلى التأثير السلبي لمتغيرات الاقتصاد الكلي لدول الإتحاد الأوروبي على كل من صادرات وواردات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي. **الكلمات المفتاحية:** صادرات، واردات، أزمة ديون سيادية، تضخم، أسعار صرف. /صنيف *JEL*: E31, C51, C01, B27, B23.

Abstract: This study aims to determine the impact of the sovereign debt crisis on the commercial exchanges between Algeria and the European Union, considering that they are linked to a trade agreement. Accordingly, the sovereign debt crisis has been expressed in some macroeconomic variables represented in exchange rates, inflation, per capita gross product. The internal crude, while the volume of intra-Algerian trade was represented by the sum of exports and imports, and in order to reach an accurate determination of the results, a multiple linear regression model was used, which we consider suitable for such studies, and this model was applied to a sample consisting of sixteen (16). (View reflecting the time period from 2003-2018, Where the results of the study indicated the negative impact of the macroeconomic variables of the European Union countries on both exports and imports of Algeria with the European Union.

Key words: Exports, imports, sovereign debt crisis, inflation, exchange rates. **-EL classification codes:** E31, C51, C01, B27, B23

المؤلف المرسل: عبد الجليل هويدي، الإيميل: houidi-abdeljalil@univ-eloued.dz

1. مقدمة:

يؤدي التكامل الاقتصادي ومختلف أشكال الترتيبات الانتقائية التجارية دورا فعالا في حركة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات من السلع والخدمات من خلال زيادة المبادلات التجارية البينية بين الدول الأعضاء مع الحفاظ على المبادلات التجارية الخارجية مع دول غير أعضاء في التكامل، غير أن هذا الدور الإيجابي والفعال قد لا يتحقق دائما لأن الدول الأعضاء في التكامل قد تغير من اتجاه التبادل التجاري من حين لآخر بفعل التقلبات والتحولات الاقتصادية، سواء بفعل سياساتها الاقتصادية الذاتية أو بفعل سياسات تفرضها التغيرات الاقتصادية العالمية والتي من شأنها أن تحول التبادل التجاري من دول إلى أخرى، وهنا يصبح أثر التكامل الاقتصادي عقيما.

ولعل من أبرز التغيرات الاقتصادية العالمية الأزمات الاقتصادية وآخرها أزمة الديون الأوروبية والتي ظهرت بوادرها عندما أعلنت اليونان في نوفمبر 2009 عن خطة الموازنة العامة لسنة 2010 والتي حاولت من خلالها تجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها عن الوفاء بالديون المستحقة عليها، فما حدث في الاقتصاد اليوناني وبعد في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو لا يعد أزمة مالية واقتصادية إقليمية وحسب بل عالمية تمثل مرحلة جديدة من الأزمات الاقتصادية العالمية فقد حملت في طياتها تداعيات على مجمل الاقتصاد العالمي وخاصة دول الجوار ومن بينها الجزائر التي ترتبط مع الاتحاد الأوروبي باتفاق الشراكة الهادف لإقامة منطقة للتجارة الحرة.

ولقد كان لأزمة الديون الأوروبية آثار بالغة على حركة التجارة الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي سواء فيما بينها أو بين دول الإتحاد وباقي الدول المجاورة خاصة تلك التي ترتبط معها باتفاقيات لتحرير التجارة من خلال العديد من القنوات أبرزها تراجع معدلات النمو الاقتصادي لدول الإتحاد، ناهيك عن تقلبات معدلات التضخم وأسعار الصرف التي تؤدي إلى التأثير المباشر على حركة الصادرات والواردات.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الآتية: ما هي انعكاسات أزمة الديون الأوروبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وما مدى تأثيرها على المبادلات التجارية الأوروبية الجزائرية؟.

التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهم المتغيرات التي تؤثر في التجارة البينية الأورو-جزائرية؟
- ما هو واقع التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل اتفاق الشراكة؟
- ما مدى تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على التبادل التجاري الأورو-جزائري؟ وما هي اتجاهات هذا التأثير؟

الفرضيات:

- هناك مجموعة من المتغيرات التي يؤثر عدم استقرارها على المبادلات التجارية الخارجية، تتمثل في كل من معدل النمو الاقتصادي، أسعار الصرف ومعدلات التضخم.
 - تسهم اتفاقية الشراكة في بناء فضاء اقتصادي يمكن كلا الطرفين من توسيع معاملاتهم التجارية.
 - تؤثر أزمة الديون السيادية سلبا على المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.
- نموذج الدراسة:** نعتمد في هذه الدراسة إلى جانب المنهج التحليلي، على المنهج الإحصائي القياسي من خلال تبني منهجية قياسية تقوم على استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

2. الإطار النظري للدراسة:**1.2 أزمة الديون الأوروبية:**

تعتبر اليونان نقطة بداية أزمة الديون في منطقة الأورو، التي ظهرت ملامحها في نهاية 2009 وبداية 2010 عندما اتضح أن المخاطر المصاحبة للدين السيادي اليوناني هي أسوأ بكثير مما كان يعتقد، فبالرجوع إلى إحصائيات صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2002-2007 نجد أن الطلب المحلي قد زاد بحوالي 4.2% مقارنة بـ 1.8% بمنطقة اليورو فقد قامت الحكومة اليونانية والبنوك والشركات الخاصة بتشجيع المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي بالحصول على قروض لتمويل مشروعات البنية التحتية التي تنفذها الشركات الأجنبية باليونان، مثل تلك التي نفذت عام 2004 لتنظيم الألعاب الأولمبية في أثينا دون أن تأخذ بعين الاعتبار التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل نفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض، الشيء الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري وصل إلى 14.4% عام 2008 مقارنة بـ 5.8% عام 2004 (Bouzarb & Maezi, 2018, p. 453) في الوقت نفسه بلغ حجم الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 112.9% العام 2008 لترتفع عام 2010 إلى 148.3% (Yassin & Dahmani, 2014, p. 221).

ويعد أن زادت ضغوط القروض وفوائدها وتأزم وضعها المالي وافق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على منح اليونان قروض مالية بمجموع 110 مليار أورو شريطة تطبيق بعض المعايير المالية والاقتصادية الصارمة شملت إلغاء عدد من أنظمة التقاعد المسبق، تحرير سوق الغاز وخصخصة طالت الموانئ والمرافئ وسكك الحديد.

ومع محدودية النتائج برزت عدت بدائل وحلول لتسوية الأزمة اليونانية أو الحد من مضاعفاتها السلبية وصلت إلى حد اقتراح خروج اليونان من منطقة اليورو، لكن هذا الخيار بدا غير واقعي بفعل ثقل المديونية التي تقع على عاتق اليونان، وإدراكا من أن خروج اليونان يشكل نكسة كبيرة قد تعصف بالحلم الأوروبي، تم التوجه إلى خيار الدعم اللين ومراعاة لبعض المطالب اليونانية، ففي عام 2012 وافق كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي على توفير حزمة إنقاذ ثانية بقيمة 130 مليار أورو، فضلا عن اتفاق لتبادل سندات ديون أثينا مع دائئتها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليار أورو (Eurostat, 2012)، كما تم الاتفاق في 14 أوت 2015 على حزمة ثالثة تقضي بحصول اليونان على مبلغ مقداره 86 مليار أورو (European Financial stability Facility , 2017, p. 07).

رغم الخطط الأوروبية إلا أنه ومنذ ظهورها (أزمة الديون الأوروبية) امتدت تداعياتها إلى بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وظهرت بالفعل آثارها على الاقتصاد الأوروبي من خلال مجموعة من المؤشرات:

- تباطؤ النمو الاقتصادي:

سجلت منطقة اليورو معدلات نمو منخفضة فقد بلغ 1.4 % في عام 2011 مقابل 1.9 % في عام 2010 وفي مواجهة هذه الأزمة قامت الدول المعنية مثل اليونان باتخاذ تدابير تقشفية هامة هذه التدابير الخاصة بالميزانية في الأجل القصير أدت إلى إحداث أثر سالب على النشاط الاقتصادي لأنها ضغطت على حجم الطلب وترى دراسة لمعهد *INSEE* أن هذا ما ساهم في خفض معدل النمو للناتج الداخلي الخام بأكثر من نقطة سنة 2012 في كل من إيطاليا وإسبانيا و 08 نقطة في فرنسا (Lequien & Roucher, 2012).

وهو ما تأكد خلال سنة 2013 حين دخلت منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي الركود رسميا ولأول مرة خلال هذه الأزمة بالرغم من أن التصحيحات الهيكلية التي اتخذت على

مستوى دول المنطقة والاستجابة القوية للسياسة الأوروبية في مواجهة الأزمة قد خفضت من حدتها وحسنت الأوضاع المالية فيما يتعلق بالديون السيادية في بلدان الهامش الأوروبي إلا أنه يبقى غير كافي (Sobhy, 2013).

وبالتالي يمكن القول إن هذا التباطؤ سببا ونتيجة في نفس الوقت لأزمة الديون السيادية فضلا عن كونه نتيجة للعديد من المشاكل المالية التي تتخبط فيها المنطقة منذ ظهور اليورو سنة 1999 (United Nations, 2012).

- أثر الأزمة على معدل التضخم:

تزايدت معدلات التضخم على المستوى الدولي خلال عام 2011 بسبب عوامل عديدة كنتيجة للأثار العكسية لصددمات جانب العرض التي أدت إلى رفع أسعار الغذاء والطاقة وكنتيجة لمعدلات الطلب القوية لدى الدول الناحية الكبيرة الناتجة عن ارتفاع معدلات الدخل. أما على مستوى منطقة اليورو فقد وصلت معدلات التضخم سنة 2008 حدا قياسيا بلغ 4.08% نتيجة توسع تداول الأوراق المالية خلال فترة ازدهار وتضخم رؤوس الأموال لكنها سرعان ما انخفضت في السنة الموالية لتبلغ 0.37% وهو ما يعد انعكاسا لأثر الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، وبعد ارتفاع معدلات التضخم سنة 2012 إلى 2.7% و2.5% في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو على الترتيب عادت للانخفاض خلال سنة 2015، حيث بلغت 0.06% بالاتحاد الأوروبي ومنه فإن معدل التضخم يعد دون الهدف الذي يحدده البنك المركزي الأوروبي وما يعني مواصلة البنك سياسة التحفيز الاقتصادي وإبقاء أسعار الفائدة منخفضة للخروج من الأزمة.

كما أن انخفاض معدل التضخم يعزز القلق من حدوث كساد يتسبب في إجماع الأفراد والشركات عن شراء السلع والاستثمارات انتظارا لمزيد من انخفاض الأسعار وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى كبح الانتعاش الاقتصادي في أوروبا (Al Jazeera website, 2014).

- أسعار الصرف:

رغم استقرار صرف اليورو على نطاق واسع سنة 2010 لكنه يعد منخفضا على الفترة التي سبقت الأزمة وهو ما يظهر تأثر الاتحاد الأوروبي بأزمة الديون السيادية مع تزامنها بالأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى تدهور اليورو وقد سجل أقل سعر في تسع سنوات مقابل الدولار في جانفي 2015 إذ بلغ 1.184 دولار مع ترقب المستثمرين ببيانات التضخم التي

تستحث البنك المركزي الأوروبي على توسيع نطاق إجراءات التحفيز (Hamlawy, 2017, p. 220)، كما تأثرت أسعار اليورو بتوقعات الانتخابات اليونانية والتي تشير لاحتمال فوز حزب سيريز اليساري الذي يرفض خطة النقشف التي أقرتها الحكومة مع الترويكا الدولية (الاتحاد الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) (Mahdi, 2015).

2.2 العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

مثلت الدول الأوروبية الشريك التجاري الأول للجزائر منذ مطلع الستينات، حيث استوعبت السوق الأوروبية المشتركة 95% من صادرات الجزائر، وكانت 80% من واردات الجزائر تأتي من هذه الدول. ورغم عدم توقيع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، إلا أنها استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لاتفاق مؤقت في 28 مارس 1963، وذلك تطبيقا للمادة 227 لمعاهدة روما، والتي اعتبرت كأساس قانوني للعلاقات بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة (Arab Organization for Agricultural Development, 1999, p. 55).

وفي 26 أبريل 1976 أبرمت الجزائر على غرار الدول المتوسطية أولى اتفاقيات التعاون مع المجموعة الأوروبية في إطار السياسة المتوسطية الشاملة. التي تبنتها في قمة (باريس) المنعقدة بين 19 و21 أكتوبر 1976 ليدخل حيز التنفيذ شهر نوفمبر 1978، وقد تم بناء التعاون حول ثلاث جوانب أبرزها الجانب التجاري. وهو ما يبرز في مادته (08) بأن من أهم أهداف الاتفاق تطوير المبادلات بين الأطراف المتعاقدة مع مراعاة مستويات التنمية لكل طرف (European union, 2020). لذا فقد منحت الجزائر في إطار هذا الاتفاق الكثير من التفضيلات منها:

- تخفيض الرسوم الجمركية ما بين 20% إلى 100% على بعض المنتجات الزراعية.
- السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المواد الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص، كما هو الحال بالنسبة للمنسوجات.

أما في المجال الاجتماعي فقد منحت تسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين في أوروبا، إلا أنه لم يتم تطبيق هذا المحور نظرا لارتفاع مستوى الامتيازات الثنائية المخولة مسبقا (مع فرنسا) عن تلك الممنوحة بموجب هذا الاتفاق (European union, 2020).

وقصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية مالية متمثلة في البروتوكولات المالية والتي بلغ عددها أربعة، غطت الفترة (1978-1996) تحصلت من خلالها الجزائر على مساعدات قدرها 949 مليون إيكو مكونة من 309 مليون كمنح و640 مليون في شكل قروض من الموارد الذاتية للبنك الأوروبي للاستثمار، وقد هدفت لتحسين البنيات التحتية الاقتصادية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة، إضافة لدعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.

ومع بداية القرن العشرين طرأت العديد من التغيرات جعلت كلا من الجزائر والمجموعة الأوروبية تفكير في ضرورة البحث عن إطار جديد لتنظيم المبادلات، لأنها أصبحت ترى أن اتفاق التعاون لم يعد مجديا، لعل أبرز هذه التغيرات، الصدمة التي ضربت الاقتصاد الجزائري بانخفاض أسعار النفط. إضافة للنتائج غير المشجعة التي حصلت عليها الجزائر من تعاونها مع السوق الأوروبية المشتركة، وكذا التغيرات الحاصلة في السياسة الاقتصادية والتجارية العالمية خاصة مع نهاية القرن العشرين، واشتداد المنافسة وتحرير الأسواق وظهور التكتلات الاقتصادية ومناطق التبادل الحر. ما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى دعوة شركائه المتوسطيين لعقد مؤتمر (برشلونة) 1995 لوضع أسس التعاون الجديد بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق حوض المتوسط.

وبهدف الدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الأوروبيةمتوسطية في إطار السياسة المتوسطية الجديدة التي أرسى قواعدها مؤتمر (برشلونة) أبدت المجموعة الأوروبية وبطلب من الجزائر استعدادها للدخول في محادثات أولية بهدف التفاوض حول إطار جديد للتعاون الأوروبيالجزائري حيث انطلقت المفاوضات الرسمية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في (بروكسل) يومي 3 و4 مارس 1997، غير أنها جمدت أكثر من مرة نتيجة العديد من الاختلافات كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية، إلى أن تم في 19 ديسمبر 2001 في (بروكسل) التوقيع على الاتفاق المبدئي والذي تم التوقيع عليه بصفة نهائية في 22 أبريل 2002 بمدينة (فالنسيا) الإسبانية ليدخل بعدها المشروع قيد التنفيذ ابتداءً من الفاتح سبتمبر 2005.

ويضم اتفاق الشراكة الأوروبيةالجزائرية ديباجة و110 مواد موزعة على تسعة أبواب، حيث خصص كل باب لدراسة محور معين لعل أبرزها ما تعلق بتحرير تنقل السلع، حيث نصت (المادة 06) من الاتفاقية أن الجماعة الأوروبية والجزائر قررتا إقامة منطقة للتبادل الحر

بصفة تدريجية في ظرف 12 عاما، استنادا للإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، ومختلف الاتفاقيات متعددة الأطراف التي أسست المنظمة العالمية للتجارة (European Union, 2015).

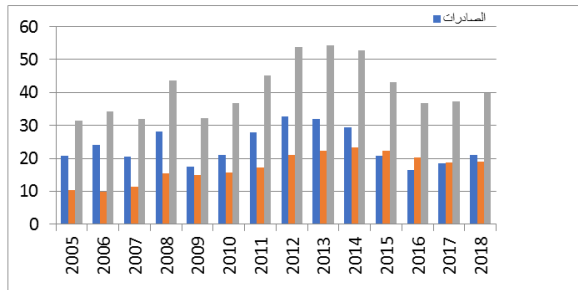
وفيما يخص تجارة الخدمات فقد أدخلت (المواد من 30 إلى 37) من اتفاقية الشراكة أحكاما جديدة تتعلق بتجارة الخدمات، حيث يلتزم أعضاء الاتحاد الأوروبي في إطار الاتفاق العام حول تجارة الخدمات بمنح الجزائر معاملة "الدولة الأولى بالرعاية"، من جانبها تمنح الجزائر امتيازات خاصة لموردي الخدمات الأوروبيين انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها، علما أنه تم تحديد موعد بعد خمس سنوات لمعالجة مسألة تجارة الخدمات (Boukhari, 2016, p. 08).

وقد تضمن الاتفاق لما يسمح للجزائر بتدراك أي انحرافات أو نقائص قد تهدد حياة المؤسسات الجزائرية، وفي هذا السياق قدمت الجزائر طلبها الرسمي لتأجيل التفكيك الجمركي، خلال الدورة الخامسة لمجلس الشراكة الذي عقد في 15 جوان 2010، واستمرت المفاوضات على مستوى 8 دورات توصل خلالها الطرفان إلى اتفاق يقضي بمراجعة رزمة التفكيك التعريفي لاتفاق الشراكة والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2012 (Ministry of Commerce, 2012, p. 04)، وقد شمل كل المنتجات الزراعية والغذائية وكذا المنتجات الصناعية.

3.2 انعكاسات أزمة منطقة اليورو على المبادلات التجارية الأوروجزائرية:

ويهدف معرفة انعكاسات أزمة الديون السياسية بمنطقة اليورو، على قيمة المبادلات التجارية للجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي سنقوم بدراسة تطور قيمة صادرات وواردات الجزائر المتجهة نحو دول الاتحاد الأوروبي قبل وبعد الأزمة.

الشكل 1: تطور صادرات وواردات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي



Source: Prepared by the two researchers based on: https://europa.eu/european-union/index_en

فيما يخص الصادرات نلاحظ أن هناك ارتفاعا في قيمتها من حوالي 24.2 مليار أورو عام 2005 إلى 28.26 مليار أورو عام 2008، لكنها عاودت الانخفاض بمعدل 38.5% عام 2009 إذ قدرت قيمتها بـ17.41 مليار أورو، ويعود هذا الانخفاض نتيجة تراجع أسعار النفط من 133.19 دولار إلى حوالي 47 دولار للبرميل في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من منتصف 2008 إلى بداية 2009 من جهة (Si Ali, 2017, p. 196)، إضافة الى تراجع الطلب في منطقة اليورو نتيجة تأثر هذه الأخيرة بالأزمة المالية العالمية 2008، حيث سجلت منطقة الأورو ركودا كبيرا، إذ سجل اقتصادها انكماشاً قدر بـ4.34% سنة 2009 نتيجة الصعوبات التي واجهتها بعض دوله كاليونان، البرتغال وإسبانيا (Arab Monetary Fund, 2012).

لترتفع مجددا خلال الفترة 2010، 2012 نتيجة انتعاش أسعار النفط التي تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل، ووصلت في بعض الأحيان 150 دولار للبرميل خلال 2011، لتعاود قيمة الصادرات الانخفاض بداية من 2013 نتيجة انخفاض أسعار النفط، وذلك رغم التدابير الاستثنائية التي اتخذها البنك المركزي الاوروبي والتي ساهمت في ارتفاع مستوى الطلب الخارجي خلال الفترة التي تلت سنة 2015.

أما بخصوص الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي فنجد أن فاتورة الواردات في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى، إذا انتقلت من 10.4 مليار أورو سنة 2005 إلى أكثر من 23.4 مليار سنة 2014، وهذا كدلالة واضحة على الضعف الذي لا زالت تعاني منه الصناعة التقليدية الجزائرية حتى تجابه بها الواردات من المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية (Yassin, 2017, p. 59)، إلا أن انهيار أسعار النفط نتيجة الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي ساهم في تراجع واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 19% بين سنتي 2014 و2018.

3. نموذج الدراسة والمتغيرات:

سنحاول من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يفسر لنا أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، وباستخدام تحليل السلاسل الزمنية خلال السنوات/ المدة (2003-2018)؛ إذ سيستخدم نموذج قياسي يعتمد على بيانات سنوية رسمية تغطي مدة الدراسة، حيث يكون متغير إجمالي التجارة الخارجية

(XM) متغيراً تابعاً وأسعار الصرف (EX) والتضخم (INF) معدل الدخل الفردي معبر عنه بتعادل القوة الشرائية ($GDPPC$) متغيرات مستقلة.

سوف تتم الاستعانة بالرمزة الإحصائية ($RATS$) (*Regression Of Time Series Analysis*) لإجراء التحليل القياسي من خلال المراحل الآتية:

- وصف متغيرات النموذج؛
- بناء النموذج؛
- دراسة الاحصائية للنموذج؛
- دراسة الاقتصادية للنموذج (تفسير النموذج).

1.3 وصف متغيرات النموذج: استخدمت هذه الدراسة المتغيرات الاقتصادية الآتية:

- إجمالي التجارة الخارجية (XM): وتمثل مجموع الصادرات والواردات لدولة معينة.
 - معدل الدخل الفردي معبر عنه بتعادل القوة الشرائية (GDP): وهو عبارة عن حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، يستعمل كمتغير تمثيلي للنمو الاقتصادي.
 - أسعار الصرف (EX): ويمثل عدد وحدات العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة نقد أجنبية وقد اعتمدنا على سعر صرف الاورو مقابل الدولار.
 - التضخم (INF): ويمثل ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر، بنسبة مئوية.
- وليتيم في هذه الدراسة أيضاً إجراء التحليل ومناقشة النتائج على شكل الدالة النموذج التالية:

$$XM = F(GDP, EX, INF) \dots\dots (01)$$

ولغايات تحقيق الدراسة تكتب المعادلة المفصلة كما هو موضح في المعادلة (02):

$$XM = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 EX + \beta_3 INF + u_t \dots\dots (02)$$

حيث أن:

الجدول 1: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
XM	إجمالي التجارة الخارجية	https://europa.eu/european-union
$GDPPC$	معدل الدخل الفردي	www.albankaldawli.org
EX	أسعار الصرف	www.albankaldawli.org
INF	التضخم	www.albankaldawli.org
U_t	الخطأ العشوائي: أما معلمات النموذج التي سيتم تقديرها فهي: $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$	

Source: Prepared by the two researchers

2.3 بناء النموذج:

ولتقدير معاملات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج *Eviews10* وبعد القيام بالتعديلات المناسبة، ظهرت نتائج تقدير النموذج الخطي كالتالي:

الجدول 2: النموذج الخطي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	1.157622	0.297916	3.885733	0.0025
LCH	1.516708	0.543684	2.789688	0.0176
LINF	-0.013769	0.058498	-0.235382	0.8182
C	-1.899438	3.121642	-0.608474	0.5552
R-squared	0.683298	Mean dependent var	10.52739	
Adjusted R-squared	0.596925	S.D. dependent var	0.262773	
S.E. of regression	0.166830	Akaike info criterion	-0.520505	
Sum squared resid	0.306155	Schwarz criterion	-0.331691	
Log likelihood	7.903785	Hannan-Quinn criter.	-0.522516	
F-statistic	7.910982	Durbin-Watson stat	1.166243	
Prob(F-statistic)	0.004328			

Source: Prepared by the two researchers based on the outputs of EViews 10.

وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$\widehat{XM} = -1.8994 + 1.1576 * LGDP + 1.5167 * LCH - 0.0137 * LINF$$

$$Tc (1.01) (3.88) (2.78) (-0.23)$$

$$R^2=0.68 \quad F=7.91 \quad DW=1.166 \quad n=16 \quad \alpha=0.0043$$

حيث: \widehat{XM} إجمالي التجارة الخارجية.

3.3 الدراسة الإحصائية للنموذج:

معامل التحديد: $R^2=0.68$ والتي تدل على أن 68% من التغيرات الحاصلة في إجمالي التجارة الخارجية سببها التغير الحاصل في مؤشرات كل من أسعار الصرف (*EX*) والتضخم (*INF*) ومعدل الدخل الفردي (*GDPPC*)، في حين تعد نسبة 32% تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج؛ ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية جداً، أي أن النموذج مقبول مبدئياً.

1.3.3 اختبار المعنوية:

✓ اختبار معنوية المعالم:

- اختبار ستودنت (T -test):

من خلال الشكل رقم 2 نلاحظ أن قيمة ستودنت لمعاملات المتغيرات أكبر من القيمة الجدولية، حيث أن $N=16$ ومستوى المعنوية 0,05، كما أن احتمال الخطأ للمتغيرات أقل من 0,05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بوجود علاقة بين مؤشرين على الأقل من مؤشرات كل من أسعار الصرف والتضخم ومعدل الدخل الفردي وإجمالي التجارة الخارجية.

✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

- اختبار فيشر (F -test):

والهدف من هذا الاختبار هو اختبار الانحدار ككل، حيث نقوم بمقارنة قيمة فيشر المحسوبة بالمجدولة عند مستوى معنوية 0,05 ، ودرجتي حرية $a_1=k, a_2=n-k-1$ ، حيث: $n=16$ و $k=3$ ، وبالتالي: نلاحظ بأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، فهذا يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة.

2.3.3 تشخيص النموذج:

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

• اختبار درين واتسون (DW (Durbin-Watson)):

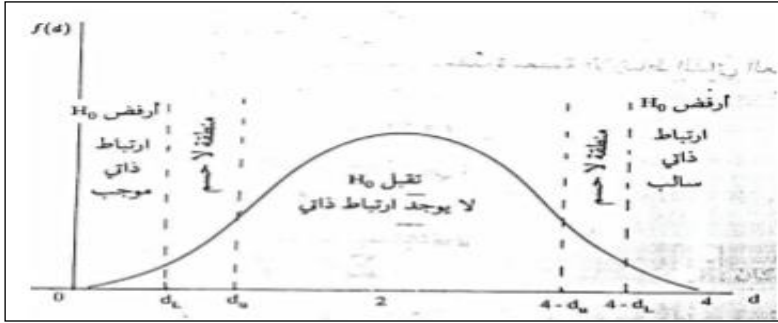
عندما يكون حد الخطأ في فترة زمنية مرتبطاً طردياً مع حد الخطأ في فترة الزمنية السابقة عليها، فإننا نواجه مشكلة الارتباط الذاتي؛ وهذا شائع في تحليل السلاسل الزمنية ويؤدي إلى أخطاء معيارية (Saghi, 2015, p. 142).

ونقوم بدراسة الارتباط الذاتي للأخطاء عن طريقة إحصائية درين واتسون (DW) وهذا الاختبار صالح لاختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى فقط، أي أن الخطأ يكتب على الشكل التالي $\varepsilon_t = \rho\varepsilon_{t-1} + v_t$ ، حيث: $|\rho| < 1$ و v_t عبارة عن حد عشوائي يحقق الفرضيات الكلاسيكية. إذا نختبر الفرضية الصفرية $H_0: \rho = 0$ ، مقابل الفرضية البديلة $H_1: \rho \neq 0$ ($\rho < 0$ ou $\rho > 0$)، ولتنفيذ هذا الاختبار نستعين بإحصائية درين واتسون التي تعطى بالعلاقة التالية:

$$dw = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

ثم نعتمد على المخطط التالي في اتخاذ القرار، حيث: "d_U" و "d_L" تأخذ من جدول "درين واتسون":

الشكل 2: حدود اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء



Source: Abdel Moeen Ahmed Mohamed Ahmed (2017), The problem of self-correlation with the application on the import function in Sudan "1980-2014", Master's note, Sudan: Sudan University of Science and Technology, p. 28.

بما أن: dL و dU حسب جدول "درين واتسون" عند $k'=3$ و $n=16$: $dL=0.86$ ؛

$dU=1.73$ وقد أظهر الشكل 3: بأن قيمة $DW=1.16$ ، أي تقع في مجال $[dL, dU]$ ، هذا يعني في مجال لا حسم أي عدم معرفة وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

إلا أن هذا الاختبار (DW) يعاني من عدة عيوب؛ بحيث يمكن إعطاء نتائج غير حاسمة، كما يمكن إعطاء نتائج غير قابلة للتطبيق عند استخدام إبطاء المتغير التابع، وقد يعطي نتائج أيضا نأخذ بالاعتبار درجات أعلى للارتباط الذاتي، لذا نلجأ لاستعمال اختبار آخر أكثر استخداما وسهولة ودقة يعرف بـ: ($Autocorrelation, Breusch-godfrey correlation, LM test$).

• اختبار ($Autocorrelation, Breusch-godfrey correlation LM test$)

الجدول 3: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.332436	Prob. F(2,9)	0.3113
Obs*R-squared	3.426791	Prob. Chi-Square(2)	0.1803

Source: Prepared by the two researchers based on the outputs of EViews 10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة غير معنوية سوى من خلال (F -statistic أو Obs^*R -squared) حيث أن قيمتهما 0.3113 و 0.1803 على التوالي أكبر من 0.05 أي أننا نقبل فرض العدم (الصفريّة: H_0) أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛ وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

✓ **اختبار عدم ثبات التباين:** للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

الجدول 4: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.392568	Prob. F(3,11)	0.7608
Obs*R-squared	1.450647	Prob. Chi-Square(3)	0.6937
Scaled explained SS	0.623816	Prob. Chi-Square(3)	0.8910

Source: Prepared by the two researchers based on the outputs of EVIEWS 10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة غير معنوية سوى من خلال (F -statistic أو Obs^*R -squared أو $Scaled\ explained\ SS$) حيث أن قيم: 0.76 و 0.69 و 0.89 على التوالي أكبر من 0.05 أي أننا نقبل فرض العدم (الصفريّة: H_0)؛ وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

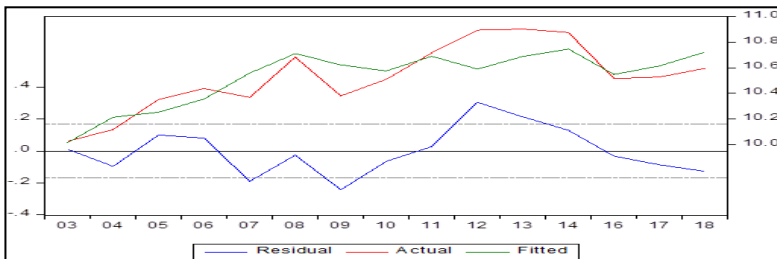
3.3.3 جودة واستقرارية النموذج:

✓ **جودة النموذج:**

من أجل دراسة مدى جودة النموذج لابد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال

الشكل التالي:

الشكل 3: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)



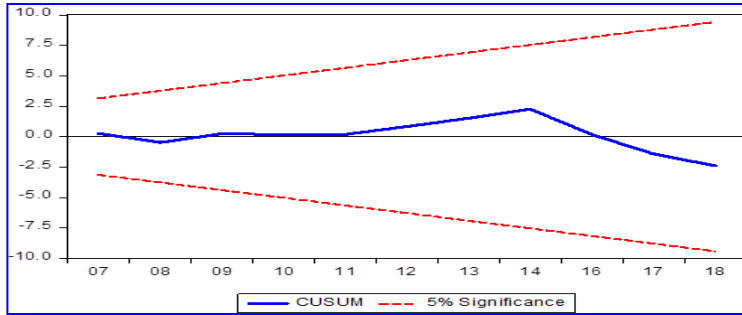
Source: Prepared by the two researchers based on the outputs of EVIEWS 10.

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

✓ اختبار استقراره معالم النموذج (Stability Test):

من الضروري التأكد من عدم وجود تغيير هيكلية (Structural Change) في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على إجراء اختبار الاستقرار، حيث يقصد بالاستقرارية هنا عدم وجود قفزات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن (Rahim & Abadi, 2013, p. 437) ، في هذا المجال سيتم الاستعانة باختبار (Cumulative Sum Test) $CuusmTest$ الذي نتائجه موضحة في الشكل الآتي:

الشكل 4: اختبار استقراره معالم النموذج



Source: Prepared by the two researchers based on the outputs of EViews 10.

نلاحظ من خلال الشكل 4 أن منحني البواقي يقع ما بين خطي الانحراف المعياري من بداية الفترة إلى نهايتها، مما يثبت صحة وجود استقراره لمعالم النموذج، وبالتالي سيتم الاعتماد على الفترة كاملة في الاختبارات المولية دون الحاجة إلى تجزئتها.

4. الدراسة الاقتصادية للنموذج (تفسير النموذج):

يمكن الآن من خلال الاختبارات الإيجابية التي أجريت سابقاً على النموذج من تفسير النتائج بعد التأكد من أن النموذج يصلح لتفسير أثر العلاقة بشكل جيد بين متغيرات النموذج والذي تكون معادلته كالتالي:

$$\widehat{XM} = -1.8994 + 1.1576 * LGDP + 1.5167 * LCH - 0.0137 * LINF$$

نتائج الانحدار وتفسير النموذج:

تم تقدير النموذج باستخدام برنامج *EViews10*، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (*OLS*) وباستخدام طريقة *Enter* وقد كانت النتائج كما موضح في مخرجات برنامج *EViews10*:

نلاحظ من خلال قيمة (*Prob*) أن جميع المتغيرات ذات دلالة معنوية إحصائية عند 0.05 أي أنها مقبولة معنويا سوى متغير التضخم والذي كانت قيمة ($\text{Prob}=0.8182$) أي أكبر من 0.05؛ وهذا ما يعكس بخصوص التفسير المرتبط بإشارة المتغيرات تُسجل إيجابية الإشارة بالنسبة لمتغيرات كل من معدل الدخل الفردي معبر عنه بتبادل القوة الشرائية (*GDPPC*) والتضخم (*INF*) وهو ما يؤشر على طردية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في النموذج، لجانب من الاعتبار أن ارتفاع القيمة الإجمالي للتجارة الخارجية بالجزائر يعكسها ارتفاع معدل الدخل الفردي معبر عنه بتبادل القوة الشرائية الذي يقيس حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أن زيادة الدخل الفردي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع إجمالي التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي بـ 1.157 وحدة، فالنمو الاقتصادي يؤثر على حركة التجارة البينية الأوروبية جزائرية من خلال الارتباط الوثيق للتجارة الخارجية بالدخل القومي، فمن ناحية الصادرات وطبقا لنظريات التجارة الخارجية الجديدة فان اقتصاديات الحجم تكون متسقة أكثر مع النمو المسبب لزيادة الصادرات، أما من ناحية الواردات فإن النمو الاقتصادي يقود إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط الدخل الفردي.

كما أن سلبية الإشارة بالنسبة لمتغير أسعار الصرف؛ يؤشر على عكسية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في النموذج، أي أن زيادة أسعار الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض إجمالي المبادلات التجارية الأوروبية جزائرية بـ 1.51 وحدة.

وهو الحال بخصوص سلبية الإشارة بالنسبة لمتغير التضخم وهو ما يؤشر كذلك على عكسية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في النموذج، أي أن زيادة التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض إجمالي التبادل التجاري بـ 0.013 وحدة، فالزيادة التضخمية في أسعار السلع بدول الاتحاد الأوروبي يترتب عليها انخفاض في الطلب على منتجاتها خارجيا بما في ذلك من الجزائر أيضا؛ لكن من خلال مستوى الدلالة نجد أن التضخم لا تدخل في تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية.

5. خاتمة:

شهدت منطقة اليورو منذ سنة 2010 أزمة مالية حادة سميت أزمة الديون السيادية، لذا بذلت دول الاتحاد جهودا مضنية للتخلص من هذه الأزمة وكانت الخطوة الأولى لاحتواء الأزمة سلسلة من عمليات الإنقاذ للدول مصدر الأزمة في حين كان برنامج التيسير الكمي الذي أقره البنك الأوروبي آخر سياسة استخدمتها منطقة الأورو لتخرج من الركود الاقتصادي بعدما استنفذت منطقة الأورو مجموعة من السياسات التي لم تحقق النتيجة المرجوة منها لاحتواء وتلاشي الأزمة.

وقد كان لهذه الأزمة مجموعة من الآثار على منطقة الأورو كتأثيرها على النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم وهو ما انعكس على المبادلات التجارية لدول الاتحاد مع دول المنطقة خاصة تلك التي ترتبط معها باتفاقيات تهدف لتحرير التبادل التجاري ولعل أهم هذه الدول هي المغرب والذي كان قد وقع مع دول الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية والتي دخلت حيز التنفيذ في 2005/09/01.

وهو ما تؤكدته نتائج الدراسة القياسية إذ قدر معامل التحديد بـ $R^2 = 0.683298$ والتي تدل على أن 68% من التغيرات الحاصلة في إجمالي التجارة الخارجية سببها التغير الحاصل في مؤشرات كل من أسعار الصرف (EX) والتضخم (INF) ومعدل الدخل الفردي (GDPPC)، في حين تعد نسبة 32% تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج.

6. قائمة المراجع:

- Al Jazeera website. (2014, 06 05). Europe cut interest rates below zero for the first time. Retrieved 03 15, 2021, from Al Jazeera: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/6/5/دون-الفائدة-تخفيض-أوروبا> للمرة-الصفر
- Arab Monetary Fund. (2012). *The Unified Arab Economic Report 2011*. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund.
- Arab Organization for Agricultural Development. (1999). *Study evaluating the impact of European partnership agreements on Arab agriculture*. Khartoum: League of Arab States.
- Boukhari, M. (2016). Algeria opens its doors to Europe. *Journal of the National Association of Algerian Exporters*, No 05, 022nd quarter.

- Bouzarb, K., & Maezi, N. (2018). *The role of the dominant economies on the global financial system in light of the global crisis and the sovereign debt crisis - an analytical reading using the theory of stability by hegemony -*. *Journal of Business and Financial Economics*, Volume 02, Issue 01, pp. 443-462.
- *European Financial Stability Facility* . (2017). *Financial Statements, Management Report and Auditors Report*. Luxembourg: *European Financial Stability Facility* .
- *European Union*. (2015). *Euro-Mediterranean Agreement*. Brussels: *European Union*.
- *European union*. (2020, 07 17). *European union*. Retrieved 03 10, 2021, from *European union*: https://europa.eu/european-union/index_en
- *Eurostat*. (2012). *Government deficit/surplus, debt and associated data*. Luxembourg: *Eurostat*.
- *Hamlawy, S.* (2017). *The repercussions of the economic crises on the regional economic blocs. Case study of the European Union "Euro Crisis", A thesis submitted to obtain a doctoral degree*. Algeria: *Mohamed Khider University of Biskra*.
- *Lequien, M., & Roucher, D.* (2012). *Oil price and debt crisis: what effects on growth in the Zone*. *Insee Analyses*: No. 7.
- *Mahdi, M.* (2015, 01 12). *Greece's elections are heading to spoil the European party*. Retrieved 04 25, 2020, from *alaraby*: <https://www.alaraby.co.uk>
- *Ministry of Commerce*. (2012). *Speech by the Minister of Trade. Awareness and information day on the new tariff element demant scheme with the European Union*. Algeria.
- *Rahim, H., & Abadi, M.* (2013). *The impact of economic variables on direct domestic investment in Algeria*. *Studies Journal of Administrative Sciences*, Volume 40, Issue 02, pp. 430-441.
- *Saghi, M.* (2015). *Estimating the economic growth function in Algeria, a standard analytical study for the period: 1990-2011*. *Magister thesis*. Algeria: *University of M'sila*.
- *Si Ali, A.* (2017). *Implications of the Euro-Mediterranean Partnership Agreement on the competitiveness of the Algerian*

economy in light of the liberalization of foreign trade - Post-2017 prospects - . Algeria: Chlef University.

- Sobhy, M. (2013, 02 03). *Global economic trends in 2013 and their expected effects on Arab economies. Retrieved 03 2021, 05, from Aljazeera center for studies: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/2013231033812748 6.html*
- United Nations. (2012). *World Economic Situation and Prospects 2012. New York: United Nations.*
- Yassin, A. (2017). *Activating the Euro-Algerian partnership as a strategy to embody trade openness (a descriptive and analytical approach). Al-Bashaer Economic Journal, Volume 03, Issue 01, pp. 50-66.*
- Yassin, A., & Dahmani, M. (2014). *A reading of the future of economic blocs in the wake of the European debt crisis. Dirasat Journal, Volume 03, Issue 02, pp. 215-226.*

7. الملاحق:

الملحق 1: المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

مليار أورو

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
21.07	17.41	28.26	20.58	24.15	20.88	15.25	14.59	الصادرات
15.59	14.82	15.40	11.27	9.97	10.49	9.5	8.02	الواردات
36.67	32.23	43.66	31.85	34.13	31.38	24.76	22.62	إجمالي التجارة

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
21.04	18.52	16.50	20.90	29.45	31.92	32.76	27.85	الصادرات
18.90	18.83	20.40	22.25	23.44	22.38	21.12	17.31	الواردات
39.94	37.35	36.90	43.16	52.90	54.30	53.88	45.16	إجمالي التجارة

المصدر: موقع الاتحاد الأوروبي: انظر على الرابط التالي: <https://europa.eu/european-union>

الملحق 2: متغيرات الاقتصاد الكلي للاتحاد الأوروبي

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
33274	32220	33008	31567	29774	27526	26570	25345	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي \$

1.67	0.93	4.16	2.48	2.60	2.47	2.26	2.08	التضخم %
1.32	1.39	1.47	1.37	1.25	1.24	1.24	1.13	سعر الصرف أورو- دولار

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
44293	42550	40232	38718	37565	36535	35323	34760	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي \$
1.78	1.47	0.22	0.05-	0.22	1.31	2.63	3.31	التضخم %
1.17	1.12	1.10	1.10	1.32	1.32	1.28	1.39	سعر الصرف أورو- دولار

المصدر: موقع البنك الدولي: انظر على الرابط التالي: www.albankaldawli.org